العائدات من الدراسة في الخارج تشكيل نادٍ نسائي باسم «نادي المرأة الكويتية». وتذكر السيدة لولوة القطامي وهي إحدى قيادات العمل النسائي أن دافعهن لإنشاء النادي هو «تنظيم الجهود من خلال كيان اجتماعي قانوني يحقق طموحاتهن في تغيير إجتماعي وثقافي يحتضن القيم والمثل الكويتية، ويصب في صالح الأغلبية من نساء الوطن ويساعد على تمكينهن من القيام بدورهن المطلوب كمواطنات وأمهات وزوجات.»[١٨]

إلا أن السلطات الحكومية رفضت السماح لهن بالعمل مراعاة للتقاليد السائدة آنذاك والتي كانت ترفض فكرة النادي للبنات.لذا أعادت المجموعة طلبها بإنشاء جمعية نسائية تحت إسم «الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية» التي اشهرت رسمياً بتايخ ١٠ فبراير عام ١٩٦٣. وقبل ذلك بأيام قليلة وتحديداً في ١٧ يناير من نفس العام سُمح لجمعية النهضة العربية النسائية التي غيرت إسمها ليصبح جمعية النهضة الأسرية بالعمل .[١٩]

ركزت الجمعية الثقافية في أهدافها على الجوانب الحقوقية مثل المطالبة بحقوق المرأة الدستورية وتعزيز وعيها بحقوقها الشرعية والعمل من أجل تعديل الاوضاع والقوانين الوضعية والأعراف الاجتماعية التي تمس حقوق المرأة، ولم تهمل الهدف الخيري ولكنها لم تعطه أهمية أساسية.٢٠ في حين جاءت اهداف جمعية النهضة الأسرية أكثر عمومية وتركزت على مساعدة الفتاة الكويتية بنشر الوعي الثقافي والعلمي والمطالبة بحقوقها، ومعالجة الامراض الاجتماعية والتوعية بأهمية الأسرة، وكذلك الإطلاع على نهضة المرأة في البلاد العربية، ولم يرد ذكر العمل الخيري ضمن أهدافها. ويرجع السبب في عدم إعطاء العمل الخيري أهمية، على العكس من الجمعيات النسائية في البحرين، الى الوفرة الاقتصادية وإرتفاع مستوى المعيشة في الكويت مقارنة بالبحرين وتكفل الدولة برعاية الفئات المحتاجة.

تشابهت أنشطة الجمعيتين وغلب عليها الطابع الرعائي التوعوي كإنشاء دور حضانة للأطفال والقيام بحملات نظافة وتوعية صحية في المناطق النائية من الكويت، وفتح صفوف لمحو الأمية والقيام بمحاضرات وندوات لتوعية الأسرة والمجتمع. وتركز عملها الخيري خارج حدود الكويت وتمثل بإنشاء قرى حنان لرعاية الايتام في السودان، ودعم المجهود الحربي لتحرير فلسطين. كما حرصت الجمعيتان على الارتباط بالعمل النسائي العربي حيث مثلت جمعية النهضة الأسرية الكويت في الاتحاد النسائي العربي، كما ساهمت أيضاً في إنشاء لجنة العمل النسائي في الخليج والجزيرة بهدف ربط وتنسيق العمل النسائي في هذه المنطقة. إلا أن عمل هذه اللجنة تركز على عقد المؤتمرات الى أن توقف نهائياً بعد الأزمة العراقية الكويتية.

وفي عام ١٩٧٤ حاولت الجمعيتان إنشاء اتحاد نسائي لتأطير العمل النسائي الكويتي والدفع بالمطلب النسوي الحقوقي خطوات إلى الأمام، ولكن عمر الاتحاد القصير لم يمكنّها من تحقيق هذا الهدف، وتمّ حل الاتحاد بقرار من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٧٧ على أثر إنسحاب الجمعية الثقافية منه. وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٩٠، وهي الفترة التي شهدت قيام الجمعيات الاسلامية، انشئت في الكويت جمعيتان إسلاميتان هما: جمعية بيادر السلام وجمعية الرعاية الاسلامية. كما أنشئت الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع على أثر الغزو العراقي للكويت.

ويغيب العمل في مجال المطلب النسوي الحقوقي عن عمل هذه الجمعيات، وقد يكون توجّه جمعيتي بيادر السلام والرعاية الاجتماعية المحافظ ما يدفعها الى معارضة مطلب مثل حقوق المرأة السياسية ومشاركتها في الحياة البرلمانية. وتركّز هاتان الجمعيتان على التوعية الاسلامية وتحفيظ القرآن والعمل الخيري وتدريب الفتيات على بعض المهارات الفنية وإنشاء رياض للاطفال. وتنشط الجمعية الكويتية للعمل التطوعي في توعية المرأة باهمية العمل التطوعي وترسيخ الانتماء والولاء للوطن والاهتمام بالطفولة والأمومة والعمل الخيري.

وفي عام ١٩٩٤ تمّ تسجيل الإتحاد الكويتي للجمعيات النسائية برئاسة الشيخة لطيفة زوجة ولي العهد، وضم في عضويته الجمعيات الثلاث السابق ذكرها الى جانب نادي الفتاة، في حين إمتنعت جمعية النهضة النسائية عن الإنضمام إليه معتبرته مناورة من السلطة لسحب البساط من تحت أرجلها وتقييد حركتها. ولم يكن الاتحاد بفعل توجهات الجمعيات الاعضاء فيه فاعلاً على الساحة النسائية، وإقتصر عمله على التنسيق بين الجمعيات الثلاث (انسحب نادي الفتاة لعدم إنطباق شروط العضوية عليه) وحل أية خلافات قد تنشأ بينها، وتمثيل المرأة داخل الكويت وخارجه. ويتمتع الاتحاد بدعم الحكومة إلا أن عدم انضمام الجمعية الثقافية الى عضويته، وإهماله من ناحية أخرى للعمل النسائي المطلبي، يشكلان نقطة ضعف تجعل الإتحاد جمعية أخرى لا تختلف في أنشطتها وتوجهاتها عن الجمعيات الأعضاء فيه.

الحقوق السياسية للمرأة في الكويت

إستندت المرأة الكويتية في مطالبتها بحقوقها السياسية وخاصة حقها في المشاركة في مجلس الأمة إنتخاباً وترشيحاً إلى المادة ٢٩ من الدستور التي تنص على أن: «الناس سواسية في الكرامة الانسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة او الدين.» إلا أن قانون الإنتخاب حصر الحق في المشاركة في مجلس الأمة على المواطنين الذكور وبالتالي حرم المرأة، حسب رأي نورية السداني، من ثلاثة حقوق أساسية، هي الحق في الترشيح والإنتخاب وفي تولي منصب وزيرة.[٢١]

كان تأثير تجربة لمرأة المصرية منذ بداية نضالها بقيادة هدى شعراوي واضحاً على التجربة الكويتية حيث تذكر نورية السداني في كتابها المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية:

> وهنا في الكويت كأن التاريخ العربي يعيد نفسه من جديد بعد ثمانية عقود من زمن مضى من هذا القرن، ها هي ذات الوسائل التي اتبعت في ذلك التاريخ تتبع في هذا التاريخ في الكويت ... المهم أننا في تلك اللحظات التاريخية التي عاشها المجتمع الكويتي بدءاً من عام ١٩٧٣ وصولاً إلى العام ١٩٨٢ هي ذاتها التي عاشها المجتمع المصري في بداية هذا القرن بذات وسائلها من الصحافة إلى البرلمان... حتى بالنسبة للضغوط االنسائية نجدها ذاتها، فعلى هذا المستوى أيضاً بدأت مسيرة المرأة المصرية ضمن إطار جمعياتها النسائية في عام ١٩٢٤.

كما تشير الكاتبة إلى تأثير الاحداث التي مرت بها المرأة العربية إثر نكسة حزيران ١٩٦٧ على إعادة النظر في عمل الجمعيات في الكويت: «صدمة عام ١٩٦٧ جعلتني أغيّر تفكيري وأسلوب حياتي، فطريق العمل ليس أسواقاً خيرية ومعارض وتصفيقاً وهبلاً لا ينتهي... السطر الأول في التفكير الجديد خروج الجمعيات النسائية الكويتية عن خط العمل الخيري.»[٢٢]

وبعد هذا التصريح بأربع سنوات وفي ١٥ ديسمبر ١٩٧١ عقد مؤتمر عام للمرأة هو الأول في منطقة الخليج الذي يطرح مطالب نسوية حقيقية حيث نوقشت فيه عدة مواضيع تمس الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة كما رفعت سبع مطالب لمجلس الأمة تناولت حق المرأة في المشاركة السياسية الكاملة وحقها في المشاركة في الشأن العام إلى جانب بعض المطالب المتعلقة بالأحوال الشخصية. وعند قراءة هذه المطالب يتضح وضع المرأة الكويتية المتدني في تلك الفترة والتطور الذي حققته في السنوات اللاحقة، حيث حققت المرأة الكويتية تقدماً ملموساً على مستوى مشاركتها في الشأن العام، وأصبح بينهن المحاميات وصاحبات الاعمال كما تحقق لها قانون للاحوال الشخصية.[٢٣]

ومما يؤخذ علي القائمات على هذه المطالب عدم إستمراريتهن فيها بالرغم من وجود بعض المحاولات المتفرقة لإقامة ندوات وحملات توعية عن حقوق المرأة السياسية في صفوف طالبات الجامعة مثلاً. إلا أن هذه الحملات فشلت في الوصول الى القاعدة العريضة من النساء في البيوت والأحياء حيث نشطت في صفوفهن التيارات السلفية المعارضة لحقوق المرأة.

وفي فبراير ١٩٧٧ تم رفع عريضة إلى ولي العهد موقعة من ٣٩٥ امرأة تتضمن مطالب من أهمها حصول المرأة الكويتية على حقها السياسي. إلا أن مجلس الامة رفض هذا الحق للمرأة وذلك في جلسة ١٩ يناير ١٩٨٢، أي بعد ما يقارب التسع سنوات من رفع المطالب التي خرج بها المؤتمر النسائي السابق ذكره.

وترى السيدة نورية السداني أن الجمعيات النسائية فشلت فشلاً ذريعاً في خدمة قضية المرأة ولم تتحرك قبل جلسة مجلس الأمة السابق ذكره ولخصت الأسباب التي أدت إلى هذا الفشل في النقاط التالية:

١. إنعدام التنسيق بين الجمعيات النسائية.
٢. تستت وتفكك الحركة النسائية الكويتية.
٣. غياب جمعية النهضة الأسرية، أحد أبرز أعمدة المطالبة بحقوق المرأة.
٤. قلة خبرة الجمعيات التي تأسست حديثاً كنادي الفتاة.
٥. غياب التخطيط السليم لبرامج الجمعيات من أجل تشكيل قوة ضاغطة مؤثرة.
٦. عدم تبني الجمعيات لاستراتيجية مرحلية في العمل النسائي.
٧. عدم ممارسة ضغط في الساعات الحاسمة وغياب النساء عن حضور جلسة ١٩ يناير التي نوقشت فيها الحقوق السياسية للمرأة.
٨. الإحباط الذي ساد الامة العربية في فترة السبعينات والثمانينات.
٩. سيطرة التيارات الدينية المعارضة لحقوق المرأة على الشارع العربي.[٢٤]

وبعد الأزمة الكويتية في التسعينات وفي ظل غياب مجلس الأمة، أصدر أمير الكويت مرسوماً اميرياً يمنح المرأة حقها السياسي وذلك تقديراً لجهودها في الدفاع عن الكويت في فترة الاحتلال. إلا أن مجلس الامة الذي أعيد إنتخابه بعد ذلك أفتى بعدم قانونية المرسوم ورفض بأغلبية بسيطة حقوق المرأة السياسية. والغريب أن شخصيات معروفة بليبيراليتها صوتت ضد حق المرأة في المشاركة السياسية.[٢٥]

وقد حاولت النساء تنظيم انفسهن والعمل كقوة ضغط وذلك خلال محاولات قلة من النخبة النسائية تسجيل أنفسهن في سجل الانتخابات واللجوء الى المحكمة الدستورية لإنتزاع حقهن السياسي، إلا أن هذه الأخيرة خذلتهن عندما افتت بعدم دستورية منح المرأة حقها السياسي. مما يجعلنا نستنتج أن نضال المرأة الكويتية في هذا المجال هو طريق طويل يحتاج إلى الصبر والعمل الدؤوب وتكثيف الجهود لتوعية القاعدة العريضة من النساء، ومحاولة كسب تأييد التيارات الاسلامية المعتدلة، والتنسيق والتعاون بهذا الخصوص مع كافة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.